تطور الأهمية النسبية لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس

الإنجازات الماضية والآفاق المستقبلية

دكتوره

إيمان محمد محب زكى

تطور الأهمية النسبية لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس

الإنجازات الماضية والآفاق المستقبلية

د. إيمان محمد محب زكى *

يستهدف هذا البحث اختبار فرضين أساسيين يتمثلان في :

* «إن الاتفاقية متعددة الأنسجة Multi-Fibre Arrangement مثلت قيداً حقيقيًا علي صادرات الدول النامية من الملابس والمنسوجات».

* «إن تحرير التجارة الدولية في الحدود التي توصلت إليها اتفاقيات دورة أوروجواي سوف تفتح الآفاق أمام الدول النامية في مجال تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة وذلك لأن هذه الاتفاقية سوف تفتح أسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات وتلغي نظام الحصص الذي كانت تطبقه تلك الدول حتي الآن وذلك علي خطوات، خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات».

ومحتويات هذا البحث يتم عرضها كما يلي:

١ ـ أهمية موضوع البحث.
٢ ـ تطور الإطار التنظيمي للتجارة الدولية للملابس والمنسوجات.
٣ ـ اختبار الفرض الأول المتعلق بتأثير الاتفاقية متعددة الأنسجة علي صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس وتفسير النتائج.
٤ ـ اختبار الفرض الثاني المتعلق بتأثير تحرير التجارة الدولية للمنسوجات والملابس علي الدول النامية وتفسير النتائج.
٥ ـ النتائج العامة والتوصيات.

(*) مدرس بقسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

١ - أهمية موضوع البحث:

ترجع أهمية هذا الموضوع إلي عاملين أساسيين :

أولا : يعتبر تحرير تجارة المنسوجات والملابس من الموضوعات الجديدة التي تناولتها دورة أوروجـــواي. فنحن مقبلون في النظام العالمي بما يسمي بـ «الكونية Globalization» أي عالم بلا حدود، وبـ «التحرير Liberalization» أي عالم بلا حواجز تجارية واقتصادية وثقافية فعلينا أن نستعد لهذا التوجه العالمي.

ثانيًا : تلعب صناعة المنسوجات والملابس دوراً حيويًا بالنسبة لمجموعة الدول النامية حيث:

- تتصدر صناعة المنسوجات والملابس الصناعات الأخري من حيث تحقيق القيمة المضافة. (١)
- توفر هذه الصناعة مصادر الرزق الرئيسية لعدد كبير من القوة العاملة (٢).
- لهذه الصناعة قوة ارتباط كبيرة للخلف مع القطاع الزراعي.
- تتمتع الكثير من الدول النامية بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات والملابس حيث تنخفض تكلفة الأجور.
- تلائم صناعة الملابس الدول النامية الأقل تقدمًا حيث لا تتطلب هذه الصناعة رؤوس أموال كبيرة أو إنشاءات ضخمة.

وعلي الرغم من أن التبادل التجاري بين الدول المتقدمة لايزال يشكل حوالي ٥٠٪ من التجارة العالمية للمنسوجات و٤٠٪ من التجارة العالمية للملابس الجاهزة إلا أننا نلاحظ انتقال الطاقة الانتاجية لصناعة الغزل والنسيج والملابس تدريجيًا من الدول المتقدمة إلي مجموعة الدول النامية. (٣) بل أوضح تقرير OECD في ١٩٨٥ أن التوسع

(١) تحقق الصادرات من الملابس الجاهزة قيمة مضافة أعلي من تلك التي تحققها الصادرات من المنسوجات.

(٢) تتراوح نسبة ما تستوعبه هذه الصناعة من أيدي عاملة في المجال الانتاجي ما بين ١٠٪ وأكثر من ٤٠٪ من قوة العمل بالدول النامية.

(3) GATT, International Trade 1986-1987, Geneva Table, A.12.

في صادرات هذه المنتجات أصبح محدداً رئيسيًا لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية [١]. هذا ونلاحظ أن:

- نصيب الدول النامية لإجمالي واردات الدول المتقدمة من المنسوجات والملابس بلغ ١٥,٨٪، ٢١,٧٪، ٣٤,٤٪، ٣١,٣٪ في السنوات ١٩٦٥، ١٩٧٥، ١٩٨٤، ١٩٨٦ علي التوالي [٢].
- زاد نصيب الواردات الآتية من الدول النامية لإجمالي واردات الدول الأربع الرئيسية المستوردة (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الجماعة الأوربية والسويد) من المنسوجات من ٣,٦٠٪ في ١٩٨١ إلي ٢,٦٩٪ في ١٩٨٧، وارتفعت كذلك هذه النسبة الخاصة بالملابس من ٤,٧٦٪ في ١٩٨١ إلي ٢,٨٢٪ في ١٩٨٧ [٣].
- نسبة انتاج غزل القطن في الدول النامية لإجمالي الناتج العالمي من الغزول قد ارتفعت من ٨,٥٥٪ في ١٩٨٠ إلي ٢,٦٥٪ في ١٩٨٦ [٤].
- معدل نمو صادرات الدول النامية من المنسوجات القطنية قد بلغ ٤,٢١٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ في حين بلغ هذا المعدل ٤,١٦٪ فقط بالنسبة للدول المتقدمة [٥].

٢ - تطور الإطار التنظيمى للتجارة العالمية فى الملابس والمنسوجات:

تخضع التجارة الدولية في الملابس والمنسوجات لاتفاقية خاصة هي الاتفاقية متعددة الأنسجة MFA Multifibre Arrangement والتي يرجع أصلها إلي الاتفاقية قصيرة الأجل STA Short Term Arrangement التي تم التفاوض بشأنها بين الولايات

---

(1) OECD (Organization for Economic Co-Operation Development), The Costs & Benefits of Protection, 1985, Paris.

(2) Cable, V., «An Evaluation of the Multifibre Arrangement» Common Wealth Economic Paper No. 15, Overseas Development Institute, 1981.

(3) World Bank, «The Multi-fibre Arrangement», Washington 1989, See also : Dicken, P., Global Shift, Industrial Change in a Turbulent World, London, Harper & Row, 1988, pp. 221-227.

(4) Bulletin of the International Cotton Advisory Committee, Cotton World Statistics, Washington, April 1989, Vol. 42, No. 4, Part II, pp. 70, 71.

(5) Ibid, pp. 78, 79.

المتحدة الأمريكية واليابان في ١٩٦١، ثم نُفِّذَت في ١٩٦٢ الاتفاقية طويلة الأجل LTA Long Term Arrangement. وفي ١٩٧٤ بدأت الاتفاقية متعددة الأنسجة. وتشمل هذه الاتفاقية بعض الدول النامية كأطراف مصدرة وبعض الدول المتقدمة كأطراف مستوردة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المجموعة الأوربية، النرويج، فنلندا، النمسا، السويد، سويسرا، واليابان. وبينما تفرض الأطراف السبعة الأولي القيود الكمية علي وارداتها من الملابس والمنسوجات فإن سويسرا واليابان لا تطبقان أية قيود كمية (في إطار MFA). هذا وينظم كل طرف من الأطراف المستوردة وارداته من الدول المصدرة وفقًا لاتفاقيات ثنائية Bilteral agreements. وقد بلغ عدد هذه الاتفاقيات ٢٥ اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية و١٩ اتفاقية مع كندا و ١٦ اتفاقية مع المجموعة الأوربية و ٢٦ اتفاقية مع النرويج، فنلندا، النمسا والسويد (١).

كان الهدف الرئيسي من وراء الاتفاقية متعددة الأنسجة تحقيق التوسع التجاري وتقليل القيود المفروضة علي التجارة وتحرير التجارة الدولية في المنسوجات (٢).

علي الرغم من أن الاتفاقية متعددة الأنسجة في جولتها الأولي قد مدت القيود التجارية إلي المنسوجات غير القطنية، إلا أنه بصفة عامة كان من المفترض أن تكون هذه الاتفاقية أقل تقييداً من الاتفاقية طويلة الأجل LTA وذلك حيث:

- تضمنت الاتفاقية معدل نمو سنوي للحصص مقداره ٦٪.
- اتسمت بنود الاتفاقية بالمرونة : فالدولة المصدرة يمكن أن تقوم بتحويل جزء من الحصة غير المستغلة من منتج إلي آخر في نفس العام Swing Provision كما يمكنها استخدام ١٠٪ من نصيبها من الحصة غير المستغلة في العام السابق وتحويلها للسنة التالية Carry over provision. كما سمحت الاتفاقية بإمكانية استخدام ٥٪ من حصة العام القادم Carry forward provision

(1) GATT, Textiles & Clothing in the World Economy, Geneva, 1987.
(2) GATT, «Arrangement Regarding International Trade in Textiles» Geneva, 1975.

علي الرغم من مرور أكثر من عشرين عامًا علي هذه الاتفاقية إلا أن تجارة المنسوجات والملابس لازالت بعيدة عن قواعد الجات. فبدلا من تحرير تجارة الملابس والمنسوجات كانت الاتفاقيات المتتابعة أكثر تقييداً وصارت معدلات النمو السنوية للحصص أقل من ٦٪، بل طبقت الحصص التقييدية علي كافة أنواع الخيوط وقلت درجة المرونة التي اتسمت بها الاتفاقية وفرضت القيود علي الكثير من الدول النامية الصغيرة المصدرة (١). كذلك سمحت اتفاقيات الجات بوضع قيود كمية إضافية أو رفع التعريفة المفروضة إذا سببت الزيادة المفاجئة للواردات من سلعة معينة ضرراً محتملا حقيقيًا لأحد الصناعات المحلية.

هكذا نري أنه بينما يعتبر المبدأ العام عدم فرض القيود الكمية وعدم زيادة معدلات التعريفة إلا أن اتفاقية الجات تضمنت من المبادئ ما يسمح بمخالفة أثر هذه البنود العامة في ظل استثناءات خاصة.

وقد جرت حتي الآن ثماني جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تحت إشراف الجات منذ نشأتها بهدف تحرير التجارة الدولية. وتعتبر دورة أوروجواي أكبر وأهم هذه الجولات. ولعل من أهم نتائج جولة أوروجواي هي الاتفاق علي التخلي عن القيود الكمية المفروضة علي واردات الدول المتقدمة من الملابس والمنسوجات واستبدالها بتعريفه جمركية ملزمة Binding مع تخفيض هذه الأخيرة بعد فترة زمنية مناسبة. وامتد هذا المبدأ العام إلي قبول التخفيض التدريجي للحصص المتفق عليها في ظل الاتفاقية متعددة الأنسجة مع إلغاء الاتفاقية في حدود عشر سنوات وإدخال المنسوجات والملابس تحت الإطار العام للاتفاقية الأم مع إزالة القيود الكمية عليها والاكتفاء بالتعريفة الجمركية كأداة أساسية لتنظيم تدفق الواردات إلي الدول الصناعية مع التزام كافة الدول بإجراء تخفيض عام في مستوي التعريفة الجمركية علي المنسوجات والملابس.

---

(1) Corden, W. M., Protection & Liberalization: A Review of Analytical Issues, IMF, 1987.

وقد تم انعقاد مؤتمر وزاري في مدينة مراكش في منتصف ابريل ١٩٩٤ ووقعت الدول علي تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلي منظمة التجارة العالمية اعتباراً من شهر يناير ١٩٩٥. إلا أن هذا لا يعني أنها ستطبق دفعة واحدة وفي الحال وإنما سيتم تطبيقها تدريجيًا بحيث لا تكتمل الملامح النهائية للنظام العالمي التجاري الجديد إلا في عام ٢٠٠٥. وقد تقرر إعطاء امتيازات خاصة للدول الأقل نمواً التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عن ألف دولار سنويًا فيسمح لهذه الدول أن تطبق الإجراءات الخاصة بحماية الصناعات الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية إذا حدث اضطراب كبير في ميزان المدفوعات أو إذا تعرضت لاختلالات هيكلية كبيرة. ومن المسموح به أيضًا لهذه الدول الدخول في اتحادات جمركية أو في منطقة تجارة حرة مع تمييز شركائها في تلك المنطقة علي غيرها. وتقرر أيضًا أن تخفض الدول النامية التعريفة الجمركية في مدة أطول من تلك المتاحة للدول المتقدمة. وبذلك توصل المؤتمر الوزاري المنعقد في مراكش إلي عدة اتفاقات لعل أهمها فيما يخص تجارة الملابس والمنسوجات (١):

- **الاتفاق الخاص بإلغاء حصص الاستيراد:**

فيتم الإلغاء التدريجي لحصص الاستيراد علي أربع مراحل:

المرحلة الأولي: في أول يناير ١٩٩٥ تقوم كل دولة بتحرير نسبة ١٦٪ من إجمالي قيمة وارداتها في سنة ١٩٩٠ (أي إلغاء الحصص عليها وتطبيق نظام حرية التجارة).

المرحلة الثانية: في أول يناير ١٩٩٨ تقوم كل دولة بتحرير نسبة ١٧٪ أخري من إجمالي قيمة وارداتها في عام ١٩٩٠.

---

(1) See UNCTAD, Trade & Development Report, 1993, U.N., New York, 1993, p. 48, and also:

المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية، واتفاقيات الجات وأثرها علي مصر، الدورة العشرون، ١٩٩٣-١٩٩٤، القاهرة، ص ٧٨-٨٧.

المرحلة الثالثة: في أول يناير ٢٠٠٢ تقوم كل دولة بتحرير ١٨٪ أخري من إجمالي قيمة وارداتها في عام ١٩٩٠.

المرحلة الرابعة: في أول يناير ٢٠٠٥ تقوم كل دولة بتحرير النسبة الباقية (٤٩٪ من إجمالي وارداتها في ١٩٩٠) إلا إذا اتفق علي إجراء مفاوضات أخري قبل حلول هذا التاريخ بشأن تحرير النسبة الباقية، في ضوء تطورات الأسواق العالمية لتجارة الملابس والمنسوجات.

اتفاق مكافحة الإغراق:

فقد وضع اتفاق جديد يتضمن توضيحًا وتفسيراً لأحكام اتفاق دورة طوكيو والتي تتعلق بطريقة تحديد المنتج الذي يؤدي إلي إغراق السوق ومعايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد وإجراءات مكافحة الإغراق وكيفية تنفيذها.

اتفاق الإجراءات الوقائية:

يقضي هذا الاتفاق بحق الدولة في اتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية الصناعة المحلية من زيادة غير متوقعة في الواردات بشكل يضر هذه الصناعة. وتتخذ هذه الإجراءات إما عن طريق فرض حصة علي السلعة المستوردة أو فرض رسوم إضافية عليها أو سحب الالتزام بتنازلات جمركية. ويمكن تطبيق الإجراءات الوقائية لفترة ٤ سنوات تمتد إلي ٨ سنوات في حالة ثبوت ضرر للصناعة المحلية.

اتفاق النفاذ إلي الأسواق:

ويتضمن كيفية تنفيذ التنازلات الجمركية التي تقدمها كل دولة بناءً علي المفاوضات بينها وبين شركائها التجاريين الرئيسيين من حيث فترات التنفيذ (٤ سنوات بصفة عامة للسلع الصناعية) وكذلك التنازلات الخاصة بإزالة القيود غير الجمركية وتنفيذ هذه التنازلات علي مراحل زمنية. ويتم تطبيق هذه التنازلات علي كافة الدول الأعضاء علي أساس معاملة شرط الدولة الأولي بالرعاية.

اتفاق الدعم:

تفرض بمقتضي هذا الاتفاق الرسوم التعويضية علي السلع المدعمة والتي تلحق الضرر بالصناعة المحلية.، ويتضمن الاتفاق ثلاثة أنواع لدعم السلع الصناعية:

١ ـ **الدعم المحظور** : الذي يستخدم لزيادة صادرات سلعة معينة ويستوجب هذا النوع من الدعم اتخاذ اجراءات تعويضية من جانب الدولة المستوردة للسلعة المدعمة في شكل رسوم تعويضية.

٢ ـ **الدعم الذي يزيد عن ٥٪ من قيمة السلعة** وبالتالي يسبب ضرراً للمصالح التجارية لدول أخري فيحق للدولة المتضررة فرض الرسوم التعويضية لمواجهة الآثار السلبية للدعم.

٣ ـ **الدعم الذي لا يستوجب اتخاذ اجراءات تعويضية** مثل الدعم الذي يقدم للبحوث وللتطوير التكنولوچي.

٣ ـ **اختبار الفرض الأول المتعلق بتأثير الاتفاقية متعددة الأنسجة علي صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس وتفسير النتائج.**

لما كانت هذه الاتفاقية قد حكمت نمط التجارة الدولية في الملابس والمنسوجات خلال الفترة من ١٩٧٤ إلي أوائل التسعينيات فسوف نتعرض في هذا الجزء لاختبار مدي صحة الفرض الآتي:

«إن الاتفاقية متعددة الأنسجة شكلت قيداً حقيقيًا علي صادرات الدول النامية من الملابس والمنسوجات ».

بادئ ذى بدء يجب أن نذكر أن الدول النامية المصدرة للملابس والمنسوجات في إطار الاتفاقية متعددة الأنسجة لا تشكل مجموعة متجانسة، بل نستطيع أن نقسم الدول المصدرة إلي أربع مجموعات:

المجموعة الأولي: الدول المصدرة الرئيسية في شرق آسيا (كوريا ـ هونج كونج وتايوان).

استطاعت دول هذه المجموعة أن ترفع من نسبة صادراتها من الملابس والمنسوجات لإجمالي الصادرات العالمية لهذه المنتجات كما هو موضح في الشكل التالي:

نصيب دول شرق آسيا الرئيسية لاجمالي الصادرات العالمية
للمنسوجات والملابس خلال ١٩٥٤-١٩٨٦[1]

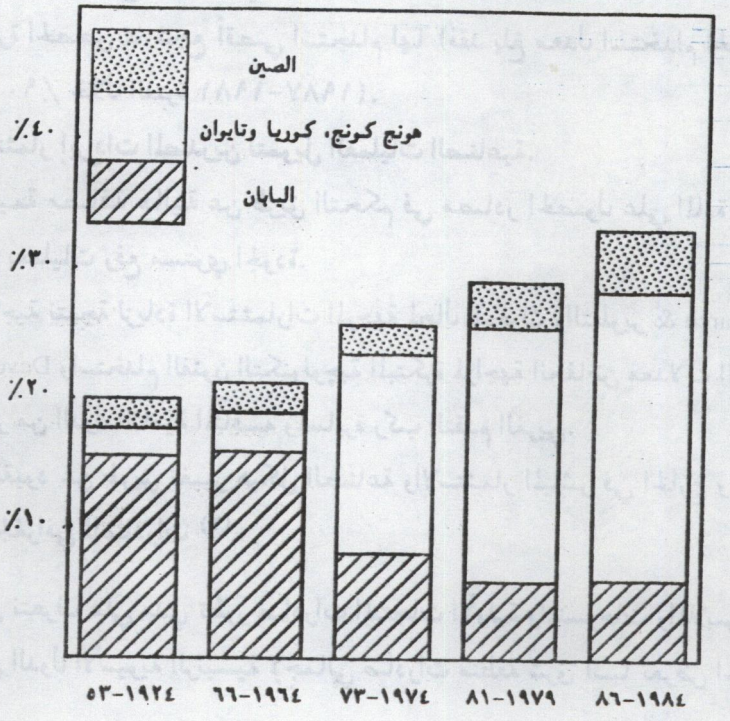

ملحوظة : استبعدت دول شرق أوروبا من الإجمالي العالمي

بل استطاعت هذه الدول أن تزيد من صادراتها من الملابس والمنسوجات للدول المتقدمة الرئيسية المستوردة رغم القيود المفروضة عليها في إطار الاتفاقية متعددة الأنسجة. فعلي سبيل المثال في ١٩٨٦ بلغ نصيب صادرات هونج كونج من الملابس والمنسوجات للدول التي فرضت عليها القيود في إطار الاتفاقية متعددة الأنسجة ٩٣٪ من صادرات هونج كونج من هذه المنتجات بينما اتجهت ٧٪ فقط من صادرات هونج

(1) Anderson, K., Changing Comparative Advantages in China, OECD Development Centre, Paris, 1989.

كونج من الملابس والمنسوجات للأسواق غير المقيدة. وقد بلغت هاتان النسبتان ٧١٪ و ٢٩٪ بالنسبة للصادرات الكورية من الملابس والمنسوجات في عام ١٩٨٣ (١) . وترجع الأسباب الرئيسية لنجاح هذه الدول رغم القيود الاستيرادية في رأي الباحثة إلي :

- نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي.
- حسن إدارة الحصص مما شجع أقصي استخدام لها (فقد بلغ معدل استخدام الحصص أكثر من ٩٠٪ خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧).
- إعادة استثمار إيرادات المصدرين لتمويل العمليات الصناعية.
- تحقيق قيمة مضافة عالية عن طريق التحكم في مصادر الحصول علي المادة الخام والاهتمام بعمليات رفع مستوي الجودة.
- رفع الانتاجية نتيجة لزيادة الاستثمارات الموجهة لمجال البحوث والتطوير Research & Development واستخدام الفنون التكنولوجية المبتكرة لمواجهة انخفاض معدلات الأجور في الكثير من الدول النامية المنافسة ولمسايرة ركب التقدم الغربي.
- مواجهة القيود عن طريق تغيير هيكل الصناعة والاستثمار المباشر في الخارج وتنويع الهيكل الجغرافي للصادرات (٢).

وحتي نتعرف علي مدي تطور صادرات المنتجات الأولية والمنسوجات والملابس من كل دولة من الدول الأسيوية الرئيسية لإجمالي صادرات منطقة شرق آسيا نعرض الجدول التالي:

---

(1) GATT, Recent Developments in Demand, Production & Trade in Textiles, Geneva, 1987.

(٢) سوف نتناول هذه النقطة بالتفصيل عندما نختبر درجة التقييد التي فرضتها الاتفاقية متعددة الأنسجة علي صادرات الدول النامية من الملابس والمنسوجات.

تطور الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات الأولية والمنسوجات والملابس لدول منطقة شرق آسيا الرئيسية خلال ١٩٥٤-١٩٨٦

(نسب مئوية)

الدولة	نسبة الصادرات من المنتجات الأولية لاجمالي صادرات دول شرق آسيا	نسبة الصادرات من المنسوجات والملابس لاجمالي صادرات دول شرق آسيا	نسبة الصادرات من المنسوجات والملابس لاجمالي الصادرات الصناعية لدول شرق آسيا
اليابان: ٥٤-٥٦	١٣	٣٥	٤٠
٦٤-٦٦	٨	١٧	١٩
٧١-٧٣	٤	١٠	٩
٧٦-٧٨	٣	٥	٥
٨٢-٨٤	٢	٤	٤
٨٥-٨٦	٢	٣	٣
هونج كونج: ٥٤-٥٦	٢٥	٣٦	٤٨
٦٤-٦٦	١٣	٣٦	٥١
٧١-٧٣	٦	٤٧	٥٠
٧٦-٧٨	٦	٤٦	٤٩
٨٢-٨٤	٧	٤٠	٤٢
٨٥-٨٦	٨	٤١	٤٢
كوريا: ٥٤-٥٦	٩٤	غير متوفر	غير متوفر
٦٤-٦٦	٤١	٢٧	٤٦
٧١-٧٣	١٦	٣٩	٤٦
٧٦-٧٨	١٢	٣٣	٣٨
٨٢-٨٤	٨	٢٦	٢٨
٨٥-٨٦	٩	٢٤	٢٦
تايوان: ٥٤-٥٦	٩٠	غير متوفر	غير متوفر
٦٤-٦٦	٥٥	١٤	٣٢
٧١-٧٣	١٨	٣٠	٣٦
٧٦-٧٨	١٤	٢٥	٢٩
٨٢-٨٤	١٠	٢٢	٢٤
٨٥-٨٦	٩	١٩	٢١
الصين: ٥٥-٥٧	٧٠	١٤	٤٧
٦٥-٦٩	٥٦	٢٠	٤٦
٧٥-٧٩	٥٤	٢١	٤٦
٧٨-٨٠	٥٠	٢٣	٤٦
٨١-٨٣	٤٩	٢٥	٤٩
٨٤-٨٦	٤٦	٢٩	٥٤
١٩٨٧	١٤	٣٦	٥٥

Source: Anderson, K., Changing Comparative Advantage op.cit., tables 2.2, 2.3, 3.7, 3.8.

من الجدول السابق نستطيع استخلاص مجموعة من النتائج لعل أهمها:

- انخفاض نسبة الصادرات اليابانية من الملابس والمنسوجات لإجمالي الصادرات (ولإجمالي الصادرات الصناعية كذلك) لمنطقة شرق آسيا.
- الارتفاع الملحوظ في نصيب الصين من صادرات الملابس والمنسوجات لإجمالي الصادرات الصناعية لمنطقة شرق آسيا خاصة خلال حقبة الثمانينيات.
- انخفاض نسبي في صادرات كوريا وتايوان وهونج كونج من الملابس والمنسوجات لإجمالي الصادرات الصناعية لمنطقة شرق آسيا خلال الثمانينيات بالمقارنة بالستينيات.
- انخفاض نصيب الصادرات من المنتجات الأولية لإجمالي صادرات منطقة شرق اسيا بالنسبة للدول الخمس.

ترى الباحثة أن تفسير الملاحظات السابقة إنما يكمن في تحول الميزة النسبية لانتاج المنسوجات والملابس من اليابان إلي كوريا وتايوان وهونج كونج ثم أخيراً إلي الصين. وقد أثر هذا التغير في الميزة النسبية بالقطع علي نمط الإنتاج والتجارة الدولية في الملابس والمنسوجات : فبعد أن فقدت اليابان ميزتها النسبية في انتاج الملابس والمنسوجات فقد تنازلت عن دورها للدول الآسيوية حديثة التصنيع منذ الستينيات، تماماً مثلما فعلت المملكة المتحدة وبعض الدول الأوربية حينما تركت مكانها للصادرات اليابانية في أوائل هذه القرن نظراً لتحول الميزة النسبية عن صناعة الملابس والمنسوجات. وكذلك قامت الدول الرئيسية حديثة التصنيع (هونج كونج، كوريا وتايوان) بنفس الدور بالنسبة للصين في فترة السبعينيات. فإن نمو الصين بعد تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي في السبعينيات وانخفاض معدلات الأجور بها قد دفع الدول الرئيسية حديثة التصنيع إلي التحول إلي منتجات أكثر كثافة في استخدام رأس المال ويحتاج انتاجها إلي توافر الخبرات والمهارات العالية (١). أضف إلي ذلك أنه في منتصف

(1) See: World Bank, «Korean Industrial Competence: Where it came from», Washington, 1981, See Also:
Textile Asia, «Japan's Trade in tTextiles & Clothing» Nov. 1987, p. 130.

السبعينيات بدأ وضع صناعة الملابس والمنسوجات في كوريا يتدهور حيث وجهت الحكومة معظم الدعم للصناعات الثقيلة والكيماوية. كما واجهت كوريا نقصًا في العمالة حيث أن عمليات إعادة البناء في دول الشرق الأوسط قد جذبت نسبة كبيرة من العمالة الكورية (١). كذلك رأت هونج كونج أنها تتفوق نسبيًا في مجال تقديم الخدمات التسويقية للملابس والمنسوجات الصينية Marketing services (٢). فإن مفهوم الميزة النسبية يتسم بالطابع الديناميكي فارتفاع كفاءة عنصر رأس المال البشري، متمثلا في الخبرات التسويقية والتنظيمية، يمثل أحد العناصر الحركية في مفهوم الميزة النسبية.

ولما كان انتاج الخيوط الصناعية وبعض أنواع المنسوجات يميل إلي أن يكون كثيف رأس المال فقد قامت الصين باستيراد هذه المنتجات من اليابان وكوريا وتايوان وهونج كونج (٣).

المجموعة الثانية: مجموعة المصدرين من ذوي الدخول المتوسطة والمتمتعين بالحماية في إطار الاتفاقية متعددة الأنسجة.

من أهم دول هذه المجموعة : سنغافورة وماليزيا. فقد سمحت الاتفاقية متعددة الأنسجة لهذه الدول أن تستفيد من فرص التصدير للدول المتقدمة. وكانت أهم المعوقات التي واجهت بعضها ارتفاع معدلات الأجور (حيث بلغت معدلات الأجور أحيانًا أربعة أضعاف المعدلات الموجودة في الصين وسريلنكا وأندونيسيا) . كما واجهت بعضها الآخر انخفاض انتاجية العامل (٤). هذا وقد نجحت الكثير من دول هذه المجموعة في عمليات إعادة التصدير.

---

(1) Rhee, Y., «Korea's Overseas Construction Services», In Castle L. & Findlay, C. (eds.), Pacific Trade in Services, Atten & Unwin, Sydney, 1988.

(2) Hamilton, C. B., «An Assessment of Voluntary Restraints on Hong Kong Exports to Europe & the U.S.A.» Economica, Vol. 53, August, 1986.

(3) Park, Y. I. & Anderson, K., «The Rise & Demise of Textiles & Clothing in Economic Development: The Case of Japan, Centre for International Economic Stuides, N.Y. 1989.

(٤) فقد قدرت انتاجية العامل في سنغافورة بأقل من نصف انتاجية العامل في هونج كونج بالنسبة للملابس ونصف انتاجية العامل بالنسبة للمنسوجات إلا أن سنغافورة استطاعت في السنوات الأخيرة عن طريق إنشاء مراكز الكمبيوتر الخاصة بمراحل التصنيع وتصميم الملابس أن ترفع الانتاجية.

المجموعة الثالثة : مجموعة مصدري الملابس الجاهزة من ذوي الدخول المنخفضة:

من أهم دول هذه المجموعة : الصين، الهند، سريلنكا، باكستان، بنجلاديش، أندونيسيا، تايلندا والفلبين. وقد تمتعت هذه الدول بانخفاض معدلات الأجور فجذبت إليها الاستثمارات والتي اتجهت لصناعة الملابس والمنسوجات. وكما اتضح لنا من خلال تحليل وضع المجموعة الأولي من المصدرين أن الصين أصبحت لها ميزة نسبية في انتاج الملابس والمنسوجات منذ أواخر السبعينيات (١). كذلك ارتفعت القدرة التنافسية للملابس الهندية في الأسواق العالمية حيث تميزت الهند بانخفاض كبير في أجور العمال، فقد نمت صناعة الملابس في الهند في القطاع صغير الحجم واتسم هذا القطاع بسيادة اللامركزية. فكبار المنتجين المصدرين في الهند كانوا يقومون فقط بعمليات القص والتخليص النهائى للملابس أما بقية العملية التصنيعية فكانت تتم بمقتضي عقود يتم بواسطتها تأجير العمال اللازمين للإنتاج خلال فترة التصنيع فقط.

المجموعة الرابعة : مجموعة المصدرين الذين يتمتعون بالمعاملة التفضيلية:

فبعض الدول النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل تمتعت بإعفاءات كلية أو جزئية من قيود الاتفاقية متعددة الأنسجة عن طريق الدخول في اتفاقيات تفضيلية ومن أهم هذه المناطق: دول منطقة حوض البحر المتوسط ودول منطقة الكاريبي. وعلي الرغم من تواضع الانجازات التصديرية المحققة بواسطة دول هذه المجموعة إلا أن السبب الرئيسي وراء نجاحها كان يكمن في القرب من الأسواق الرئيسية المستوردة بالإضافة إلي المعاملة التفضيلية وطبيعة العلاقات السياسية القائمة بينها وبين الدول المستوردة.

هنا نتساءل : لماذا اختلفت انجازات الدول النامية المصدرة إلي الأسواق الرئيسية المستوردة؟ وما هي المحددات التي تحكم القدرة الفعلية علي استخدام الحصص المتاحة؟

---

(١) فقد ظهرت قوة الصين منذ أواخر السبعينيات حيث بلغ المعدل السنوي لنمو الصادرات ١٠٪ خلال حقبة الثمانينيات.

ترى الباحثة أن الدول النامية المصدرة الصغيرة في إطار الاتفاقية متعددة الأنسجة عجزت عن تحقيق تقدم كبير نظراً لمجموعة من العوامل لعل أهمها:

- عوامل خاصة بالعرض أكثر منها بالطلب، حيث كانت هذه العوامل مسئولة عن انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي للدولة وعن ضعف الانجاز التصديري بها.
- تحيز بعض الدول النامية لاستراتيجية إحلال الواردات ولم تبد الاهتمام الكافي بتصدير الملابس والمنسوجات فانخفض معدل استخدام الحصص الممنوحة (١).
- سوء النظام الخاص بإدارة الحصص وانتشار البيروقراطية.
- ارتفاع تكلفة عنصر العمل بالمقارنة بالفترات السابقة وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام.
- تعرض بعض هذه الدول للاضطرابات السياسية.
- إن الدول النامية الصغيرة المصدرة، والتي وجدت لنفسها نصيباً في الأسواق الرئيسية المستوردة نظراً لفرض القيود علي المصدرين الأساسيين، سرعان ما واجهت الضغوط المتزايدة: فكلما نجحت في زيادة صادراتها كلما واجهت قيوداً أكثر.

ونتساءل: هل حقاً أدت الاتفاقية متعددة الأنسجة إلي تحويل اتجاه التجارة لصالح الدول المصدرة غير التقليدية؟

لقد دلت الدراسات التطبيقية إنه مثلا بالنسبة للسوق الأمريكي فإن تحول اتجاه التجارة من الدول التي فرضت علي صادراتها القيود إلي الدول غير المقيدة شكلت فقط ١٥٪ (أو علي أحسن تقدير نسبة قصوي لا تزيد عن ٢٥٪) من إجمالي صادرات الدول النامية غير المقيدة (٢). فقد كان المستفيد من الحصص هو المنتج المحلي الأمريكي حيث عملت الحصص الاستيرادية علي رفع الأسعار المحلية في الأسواق المستوردة.

(1) Hamilton, C. B., «ASEAN Systems for Allocation of Export Licenses Under VERS» in Findlay, C. Garuat, R. (eds.), The Political Economy of Manufacturing Protection: Experiences of ASEAN & Australia, Allen & Unvin, London, 1986, pp. 235-247.

(2) Hamilton, C.B., The Uruguay Round: Textiles Trade & the Developing Countries. Eliminating the Multi-Fibre Arrangement in the 1990s, World Bank, Washington, 1990, p. 88. See Aslo: Wolf, M., «Handmaiden Under Harassment: The MFA as an Obstacle to Development» in Giersch, H. (ed.) Free Trade in the World Economy Towards an Opening of Markets, Westview Press, Boulder, 1987. pp., 252-285.

ولكننا نلاحظ أن في حقبة الثمانينات ظهر بعض المصدرين الجدد للملابس والمنسوجات في السوق الأمريكي مثل بنجلاديش، الصين، أندونيسيا، جاميكا، وظهرت صادرات الملابس والمنسوجات من باكستان، سريلنكا، تايلندا وتركيا في سوق المجموعة الأوروبية.

وتري الباحثة أن تحسن الوضع النسبي للمصدرين الجدد يُعتبر جزء من التطور الطبيعي للتجارة العالمية في الملابس والمنسوجات نتيجة لتغير الميزة النسبية... حيث تحولت هذه الصناعة إلي الدول ذات الأجور المنخفضة نسبيًا وحيث تمتعت هذه الدول بالقرب الجغرافي من الأسواق الرئيسية المستوردة، أكثر من كون تحسن الوضع النسبي لهؤلاء المصدرين نابعًا عن القيود التي فرضتها الاتفاقية متعددة الأنسجة علي الدول الرئيسية المصدرة.

أما عن المكاسب أو الخسائر التي تلحق بالمصدرين نتيجة لفرض القيود الاستيرادية علي منتجاتهم ومدي تغير سعرها في السوق العالمي، فنلاحظ أن الأمر يعتمد علي درجة مرونة الطلب الأجنبي علي هذه الصادرات من ناحية ومرونة عرض الصادرات من ناحية أخري. ومن أهم محددات مرونة الطلب الأجنبي علي صادرات الدول النامية مدي توافر البدائل القريبة الجيدة في الأسواق المستوردة سواء أكانت منتجة محليًا أو يتم استيرادها من الدول الأخري التي لا تتعرض للقيود التجارية.

ماذا عن درجة التقييد التي تفرضها الاتفاقية متعددة الأنسجة ؟

حتي نستطيع الإجابة علي هذا التساؤل علينا أن ننتقل إلي الأسواق الرئيسية المستوردة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المجموعة الأوروبية والسويد. يوضح الجدول التالي درجة التقييد المفروضة في إطار الاتفاقية متعددة الأنسجة باستخدام ثلاثة معايير رئيسية (١).

---

(1) Hamilton, C. The Uruguay Round... op.cit., pp. 66, 67,71.

أولا : نسبة الواردات الآتية من الدول النامية والتي تُفرض عليها الحصص الثنائية لاجمالي واردات الأسواق الأربعة من مجموعة الدول النامية [١].

ثانيًا: نسبة الواردات الآتية من الدول النامية والتي تُفرض عليها الحصص الثنائية وقد بلغ معدل استخدام الحصة ٩٠٪ أو أكثر لاجمالي واردات الأسواق الأربعة الرئيسية من مجموعة الدول النامية.

ثالثًا: نسبة الواردات الآتية من الدول النامية والتي تتعرض للحصص الثنائية وقد بلغ معدل استخدام الحصة ٩٠٪ أو أكثر لاجمالي واردات الأسواق الأربعة من مجموعة الدول النامية المعرضة للقيود المختلفة.

المعايير التي تعكس درجة التقييد المفروضة في إطار الاتفاقية متعددة الأنسجة (نسبة مئوية)

السلعة	نسبة الواردات الآتية من الدول النامية والتي تتعرض للحصص الثنائية لاجمالي واردات الأسواق الأربعة من مجموعة الدول النامية	نسبة الواردات الآتية من الدول النامية والتي تتعرض للحصص الثنائية وقد بلغ معدل استخدام الحصة ٩٠٪ أو أكثر لاجمالي واردات الأسواق الأربعة من مجموعة الدول النامية	نسبة الواردات الآتية من الدول النامية والتي تتعرض للحصص الثنائية وقد بلغ معدل استخدام الحصة ٩٠٪ أو أكثر لاجمالي واردات الأسواق الأربعة من مجموعة الدول النامية المعرضة للقيود المختلفة
المنسوجات: ١٩٨١	٤٦,١	٢٨,١	٦١
١٩٨٧	٤٩,٦	٣٥,٣	٧١,٢
الملابس: ١٩٨١	٦١,٥	٣٩,٩	٦٤,٨
١٩٨٧	٦٣,٧	٤٦,٢	٧٢,٦

Source: Hamilton, C., The Uruguay Round... op.cit., pp.66, 67, 71

(١) الأسواق الأربعة الرئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الجماعة الأوربية والسويد.

نستطيع أن نستخلص النتائج الآتية من الجدول السابق:

- تعرضت الملابس للقيود بمعدل أعلي بالمقارنة بالمنسوجات في الأسواق الرئيسية المستوردة.
- بالنسبة للمعيار الأول الذي يوضح درجة التقييد المفروضة بواسطة الاتفاقية متعددة الأنسجة نلاحظ أن نسبة واردات الدول النامية التي تفرض عليها الحصص الثنائية لاجمالي الواردات الآتية من مجموعة الدول النامية إلي الأسواق الرئيسية قد اتسمت بالثبات النسبي (٤٦,١٪ و ٤٩,٦٪ في ١٩٨١ و ١٩٨٧ علي التوالي بالنسبة للمنسوجات و ٦١,٥٪ و ٦٣,٧٪ في ١٩٨١ و ١٩٨٧ علي التوالي بالنسبة للملابس). فإذا أخذنا في الاعتبار دخول مصدرين جدد إلي الاتفاقية وخضوع منتجات إضافية للحصص الثنائية، فإن الثبات النسبي يشير إلي توسع الواردات غير المقيدة الآتية من مجموعة الدول النامية والتباطؤ النسبي في الواردات المعرضة للحصص. ولكن هذا المعيار لا يعكس حجم التجارة المقيدة بالفعل حيث تجاهل درجة استغلال الحصة ومن هنا نعرض المعيارين الآخرين.
- يبين المعيار الثاني أن نسبة الواردات الآتية من الدول النامية والتي بلغ معدل استخدام الحصة فيها إلي ٩٠٪ أو أكثر لاجمالي الواردات الآتية من مجموعة الدول النامية للأسواق الأربعة الرئيسية قد ارتفعت بالنسبة للمنسوجات من ٢٨,١٪ في ١٩٨١ إلي ٣٥,٣٪ في ١٩٨٧ وبالنسبة للملابس ارتفعت هذه النسبة من ٣٩,٩٪ في ١٩٨١ إلي ٤٦,٢٪ في ١٩٨٧. وبذلك نلاحظ أن القيود المفروضة علي واردات الدول النامية في شكل حصص ثنائية والتي بلغ معدل استخدام الحصة فيها إلي أكثر من ٩٠٪ قد تزايدت. ولما كانت الدول الرئيسية المصدرة في منطقة شرق آسيا هي تلك الدول التي استطاعت أن تحقق مثل هذه المعدلات المرتفعة لاستخدام الحصة فنستطيع أن نقول أن هذه الدول قد نجحت في اختراق والنفاذ إلي الأسواق الرئيسية المستوردة علي الرغم من القيود المفروضة عليها.
- يبين المعيار الثالث أن نسبة الواردات الآتية من الدول النامية والمعرضة للحصص

والتي بلغ معدل استخدام الحصة فيها إلي أكثر من ٩٠٪ إلي اجمالي الواردات المقيدة الآتية من مجموعة الدول النامية للأسواق الأربعة الرئيسية قد تزايدت من ٦١٪ إلي ٧١,٢٪ في ١٩٨١ و ١٩٨٧ علي التوالي بالنسبة للمنسوجات، وقد تزايدت هذه النسبة من ٦٤,٨٪ إلي ٧٢,٦٪ في ١٩٨١ و ١٩٨٧ علي التوالي بالنسبة للملابس. وذلك يعكس تزايد القيود المفروضة في شكل حصص في إطار الاتفاقية بالمقارنة بالقيود الأخري المفروضة خارجها وكذلك يعكس تزايد الأهمية النسبية للدول الرئيسية المصدرة في شرق آسيا بالمقارنة بصادرات الدول النامية الأخري من الملابس والمنسوجات والتي تعرضت لأنواع القيود الأخري خارج إطار الاتفاقية متعددة الأنسجة.

ومن أهم الصعوبات التي واجهتها صادرات الدول النامية من الملابس والمنسوجات خلال فترة تطبيق الاتفاقية متعددة الأنسجة:

- وجود أشكال مختلفة للحصص الإجمالية والتي تفرض علي منتجات معينة إلي جانب الحصص الفرعية المفروضة (مثل الحصة الإجمالية التي فرضتها المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية علي بعض المنتجات من الملابس والمنسوجات).
- حتي تلك الواردات المتفق عليها وفقًا لحصة سنوية معينة كثيراً ما كانت تواجه فرض حدود قصوي علي الكميات المستوردة شهريًا (كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية).
- التقليل من معدل الاستغلال السريع للحصة عن طريق تقسيمها إلي حصص إقليمية (مثلما حدث داخل المجموعة الأوربية).
- تطبيق الإجراءات الوقائية عند احتمال حدوث اضطراب في السوق المحلية بشكل يهدد الصناعة الوطنية (مثلما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية).

- التقليل من درجة المرونة التي اتسمت بها الحصص، فقلت الحالات التي طبقت عليها البنود Carry Over, Carry Forward, Swing Provisions والتي سبق شرحها.

ولكن يجب ألا نبالغ في وصف الآثار التقييدية للاتفاقية متعددة الأنسجة وذلك يرجع في رأي الباحثة إلي سببين أساسيين:

أولا : أنه علي الرغم من أن اليابان لم تفرض القيود الكمية الرسمية علي وارداتها من الملابس والمنسوجات في إطار الاتفاقية متعددة الأنسجة، إلا أنها قامت بفرض قيود أخري خارج نطاق الاتفاقية واتسمت هذه القيود بعدم الشفافية بحيث كان معدل النفاذ إلي السوق الياباني أكثر انخفاضًا من ذلك المعدل الخاص بالنفاذ إلي أسواق الدول المتقدمة الرئيسية المستوردة والتي فرضت القيود من خلال الاتفاقية متعددة الأنسجة.

ثانيًا : استطاعت الدول الرئيسية المصدرة أن تواجه القيود المفروضة بواسطة الاتفاقية عن طريق:

(١) تعظيم معدل استخدام الحصة: (١)

وكان ذلك باتباع نظام خاص بتخصيص الحصص اتسم بالآتي:

- تم توزيع الحصص علي أساس الانجاز التصديري المحقق في الماضي وذلك حتي يتمتع المصدرون الرئيسيون بحالة من الاستقرار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في العمليات الانتاجية.

---

(١) حاولت الدول تخصيص الحصص وفقًا لنظام يؤدي إلي تعظيم إيرادات الحصة ولكن أثبتت بعض الدراسات أنه علي الرغم من كبر حجم إيراد الحصص إلا أنها كانت أقل بكثير من قيمة الصادرات الضائعة حتي ولو حصلت الدول المصدرة بالكامل علي حصيلة إيرادات الحصة.

انظر :

Keesing, D,& Wolf, M., Textile Quotas Against Developing Countries, Trade Policy Research Centre, London, 1980.

- تخصيص نسبة معينة من الحصة يتم توزيعها بناءً علي نظام المزاد auction فالذي يدفع أكثر للحصة يحصل عليها. وعلي ذلك استطاع بعض المصدرين الجدد الحصول علي تراخيص لتصدير المنتج.
- تخفيض نسبة الحصة المخصصة للمصدرين الذين عجزوا عن تحقيق معدل مرتفع لاستخدام الحصة (كنوع من العقوبة المفروضة).
- امكانية بيع الحصص غير المستغلة.
- تجنب التقسيم المبالغ فيه عند تصنيف المنتج Product categorization مما يزيد من جمود الاتفاقية متعددة الأنسجة.

(٢) تحسن نوعية المنتج:

فقد وجهت الاستثمارات لرفع جودة المنتج والاهتمام بمراحل تصميم الملابس ومحاولة أن تتكامل صناعة الملابس إلي الخلف مع غيرها من الصناعات الأخري.

كما كان هناك اهتمام متزايد بتحديث العمليات الانتاجية واستغلال ثمار التقدم التكنولوجي عن طريق الاهتمام بالبحوث والتطوير وتقديم القروض ذات الشروط الميسرة مع معدلات منخفضة للفائدة لإحلال الآلات القديمة وشراء آلات أكثر كفاءة والاهتمام برفع انتاجية المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم (١).

(٣) تنوع الانتاج:

وهذا يعتبر رد فعل طبيعي لفرض الحصص علي منتج معين. فتعمل الدولة علي التحول لانتاج سلعة أخري غير مقيدة أو تنتج نفس السلعة المقيدة ولكن باستخدام مواد خام جديدة. فقد انتقلت كوريا من انتاج السلع كثيفة العمل إلي السلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا فارتفع انتاجها من الإلكترونيات والحديد والصلب. وكذلك حاول

---

(١) ففي كوريا دعمت الحكومة الأنشطة الانتاجية في مجال الملابس والمنسوجات عن طريق The Production Facility Fund PFF والذي تم إدارته داخل ما يسمي Modernization Fund MF.

المصدرون الهنود الانتقال من مجال انتاج الملابس العادية إلي انتاج ملابس الحروب والسباحة وملابس مقاومة الأمطار واستخدام مواد خام جديدة بدلا من الخيوط القطنية(١).

(٤) تنويع الهيكل الجغرافي للصادرات :

فقد حاولت الكثير من الدول المعرضة للحصص أن تعمل علي فتح أسواق جديدة لمنتجاتها في الدول التي لا تفرض القيود علي مصدريها. فاستطاعت صناعة المنسوجات في باكستان أن تزيد من صادراتها للسوق الياباني واستطاعت كل من بنجلاديش وسريلنكا أن تزيد من صادراتها للاتحاد السوفيتي (السابق) واليابان (٢).

(٥) الاستثمار في الخارج:

حيث يتم نقل مصادر الانتاج إلي الدول ذات التكلفة المنخفضة فمثلا الشركة الأم تكون في هونج كونج ولكن لها فروع في بعض الدول الأخري. وانشئت مشروعات تسليم المفتاح وانتقل الخبراء والفنيون من الدول صاحبة الاستثمار إلي الدول النامية. بل قامت الدول حديثة التصنيع بالاستثمار المباشر في بعض الدول المتقدمة ذاتها (٣).

ولكن تري الباحثة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن فقط لمواجهة القيود المفروضة في إطار الاتفاقية متعددة الأنسجة ولكن كان نتيجة لتحول الميزة النسبية للدول المستثمرة نظراً لارتفاع التكلفة النسبية لانتاج الملابس والمنسوجات.

ماذا عن آثار الاتفاقية متعددة الأنسجة علي عملية التنمية الاقتصادية وخاصة وأنه في تقرير OECD في عام ١٩٨٥ ورد أن التوسع في صادرات الملابس والمنسوجات صار محدداً أساسيًا لعملية التنمية الاقتصادية بالنسبة لمجموعة الدول النامية.

---

(١) ولكن ذلك استدعي تحرير الواردات من الخيوط الصناعية والأقمشة غير المتوافرة محليًا واستيراد بعض الآلات الحديثة فالانتاج المستقبلي من المتوقع أن ينطوي علي محتوي استيرادي عال بالمقارنة بصناعة الملابس العادية.

(٢) علي الرغم من أن تنوع الهيكل الجغرافي للصادرات قد أثير منذ فترة في كوريا إلا أن الاهتمام الأكبر كان موجهاً لتعظيم فرص التصدير في الأسواق التقليدية عن طريق إجراء التعديلات الهيكلية الداخلية والتفاوض في الخارج.

(3) Textile Asia, Feb. 1987, p. 50.

بالقطع يعكس هذا الرأي نجاح استراتيجية التنمية الموجهة للخارج التي سلكتها كل من اليابان ثم كوريا وهونج كونج وتايوان وسنغافورة ولكن تري الباحثة أن مدي خطورة القيود المفروضة بواسطة الاتفاقية متعددة الأنسجة علي عملية التنمية الاقتصادية إنما تعتمد علي فكرة أساسية وهي:

هل انتاج السلع كثيفة العمل من الملابس والمنسوجات يعتبر خطوة أولي أساسية لعملية التصنيع في هذه الدول؟

فإذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بالإيجاب فإن زيادة صادرات الدول النامية غير الرئيسية من الملابس والمنسوجات يعتبر أمراً ضرورياً ليس فقط للحصول علي المكاسب التقليدية من وراء التجارة الخارجية ولكنه أمر حتمي للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية. ولكن يري البعض أن نظام الحصص المفروضة في مجال الملابس والمنسوجات يمكن أن يفرض علي الدول النامية أن تتحول سريعًا إلي صناعات أخري تتمتع فيها بميزة نسبية فيكون ذلك دافعًا لعملية التنمية الاقتصادية (١).

٤ ـ اختبار الفرض الثاني المتعلق بتأثير تحرير التجارة الدولية للملابس والمنسوجات علي الدول النامية وتفسير النتائج :

قبل اختيار الفرض القائل بأن : «تحرير التجارة الدولية في الحدود التي توصلت إليها اتفاقيات دورة أوروجواي سوف تفتح الآفاق أمام الدول النامية في مجال تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة وذلك لأن اتفاقية أوروجواي سوف تفتح أسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات وتلغي نظام الحصص الذي كانت تطبقه تلك الدول حتي الآن وذلك علي خطوات، خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات»، علينا أن نتعرف علي أهم المتغيرات العالمية التي ظهرت علي الساحة الدولية والتي تمثل في رأي الباحثة أهم العوامل التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحليل النتائج المتوقعة لتحرير التجارة الدولية للملابس والمنسوجات.

---

(1) Cable, V., «An Evaluation of the Multifibre Arrangement», Commonwealth Economic Paper No. 15, London Overseas Development Institute, 1981.

- ظهور التكتلات الكبيرة مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة النافتا وغيرها.

- اختفاء الكيان الذي كان يطلق عليه الكتلة الشرقية. وكانت دول هذه الكتلة تشكل مصدراً رئيسيًا لصادرات عدد كبير من الدول النامية، بل أنشئت بعض المصانع خصيصًا لتلبية احتياجات هذه السوق. وبذلك فقد انتاج الدول النامية من الملابس والمنسوجات جزءً كبيراً من سوق التصدير فتراكم المخزون حيث واجهت هذه الدول صعوبة توجيه هذا المخزون للأسواق الغربية حيث انخفض مستوي الجودة (١).

- ظهور العملاق الصيني في مجال تجارة الملابس والمنسوجات.

- تطبيق نظام الأيزو International Specification Organisation ISO الخاص بالجودة الشاملة للمنتج المصدر (٢).

- تطبيق عدد كبير من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

إذا أخذنا المتغيرات الدولية السابقة في الحسبان وحاولنا الربط بينها وبين الاتفاقات الجديدة المتعلقة بتجارة الملابس والمنسوجات وخاصة اتفاق النفاذ إلي الأسواق، اتفاق مكافحة الإغراق واتفاق الإجراءات التعويضية لوجدنا الآتي بالنسبة لكل اتفاق:

- اتفاق النفاذ إلي الأسواق:

علينا أن نفرق في هذا الصدد بين أمرين:

أولا : مدي قدرة صادرات الدولة المتقدمة من الملابس والمنسوجات أن تنفذ إلي أسواق الدول النامية الصغيرة المصدرة لهذه المنتجات.

---

(١) فصادرات مصر لهذه الكتلة كانت قد بلغت ٢٥٪ من إجمالي صادراتها من الغزل والأقمشة والمفصلات والوبريات والملابس وبلغ المخزون في ١٩٩٢/٦/٣٠ مقدار ٣٢٥ مليون جنيه عما كان عليه في ١٩٩١/٦/٣٠.

(٢) فهذا النظام يهدف ضمان الجودة الشاملة للمنتجات المصدرة : جودة العملية الانتاجية بأسرها من المواد الخام المستخدمة إلي إدارة الانتاج إلي الخدمات المصاحبة للعملية الانتاجية وسلامة استخدام السلع بواسطة المستهلكين.

ثانيًا : مدي قدرة صادرات الدول النامية المصدرة الرئيسية أن تنفذ إلي أسواق الدول المتقدمة.

بالنسبة للأمر الأول تري الباحثة أنه لن يترتب علي احتمال نفاذ صادرات الدول المتقدمة من الملابس والمنسوجات آثاراً سلبية علي الانتاج المحلي البديل للواردات علي الأقل خلال فترة العشر سنوات الانتقالية (١٩٩٥-٢٠٠٥) حيث سمح الاتفاق الخاص بالنفاذ إلي الأسواق للدول التي يقل فيها متوسط الدخل عن ألف دولار في السنة أن تقوم بحماية صناعاتها الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية في حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. كما أن هناك نقطة أساسية يجب التركيز عليها وهي أن هناك اتجاها متزايدا في الدول الصناعية المتقدمة للتخلص من الصناعات كثيفة العمل (ومنها صناعة الغزل والنسيج والملابس) حيث فقدت هذه الدول الميزة النسبية في انتاج هذه المنتجات (١).

بالنسبة للأمر الثاني تري الباحثة أن مجموعة الدول النامية المصدرة الرئيسية (خاصة دول منطقة شرق آسيا) سوف تظل تلعب الدور الرئيسي في الصادرات العالمية للملابس والمنسوجات وذلك نظراً لتعاظم دور العملاق الصيني. فالصين تحاول أن ترفع بصفة مستمرة من قدرتها التنافسية في مجال هذه الصناعة حيث تشكل إيرادات الصادرات من الملابس الجاهزة والمنسوجات المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية اللازمة للاستيراد ولخدمة الديون الخارجية وخاصة بعد أن قلت قدرة قطاع الزراعة والتعدين والطاقة عن توفير العملات الأجنبية. فإن انتعاش صادرات الصين من الملابس والمنسوجات سوف يشكل عنصراً رئيسيًا لتقدم الصين خلال الحقبة القادمة (٢). وهذا الانتعاش سوف يتوقف علي مدي نجاح الصين في استكمال برنامج الإصلاح

---

(١) فعلي الرغم من التقدم الهائل في مجال تصميم الملابس الجاهزة باستخدام الكمبيوتر واستخدام نظام القص الآلي إلا أن هذه الصناعة سوف تظل خلال الحقبة القادمة صناعة كثيفة العمل نظراً للمشكلات المتعلقة بالحياكة الآلية.

(2) Martin, W., Textiles & China's Foreign Exchange Regime in Tyres; R., Philips, P., Performance and Prospects , ASEAN Economic Bulletin, 3, 1987.

الاقتصادي ومواجهة المشكلات الداخلية. أما الدول الرئيسية الأخري مثل كوريا، تايوان وهونج كونج، فمن المتوقع أن يستمر تخصصها في انتاج وتصدير الخيوط الصناعية وتلك المنسوجات التي تتطلب استخدام العمليات الانتاجية كثيفة رأس المال وتستدعي خبرات عالية حيث تتمتع هذه الدول بالميزة النسبية في مثل هذه المنتجات.

إن زيادة صادرات الملابس والمنسوجات من منطقة شرق آسيا يمكن أن يكون في صالح بعض الدول النامية الصغيرة المصدرة للقطن مثل مصر والسودان حيث نتوقع زيادة طلب الدول الآسيوية علي الخيوط الطبيعية.

من المتوقع كذلك تزايد القدرة التنافسية للهند في مجال الملابس المطرزة والأشغال اليدوية حيث تتمتع الهند بميزة الانخفاض النسبي في أجور العمال (١).

ولكن يجب التركيز علي نقطة أساسية : إن اتفاق النفاذ إلي الأسواق وما يقدمه من تخفيض للتعريفات والقيود، لا يمكن أن يساهم مساهمة ايجابية ويعمل علي زيادة صادرات الدولة النامية من الملابس والمنسوجات إلا إذا استطاعت الدولة أن تواجه المعوقات الداخلية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي. من أهم هذه المعوقات: ارتفاع تكلفة المواد الخام والمستلزمات الانتاجية وأسعار الطاقة، انخفاض مستوي الجودة والمعوقات الإدارية التي تقف في وجه المصدرين فطبقًا لقانون الأيزو الذي من المتوقع أن ينطبق في منتصف ١٩٩٥ سوف تغلق الأسواق العالمية أمام الصادرات من الملابس والمنسوجات إذا لم تكن مطابقة لمواصفات هذا النظام.

وحتي نتعرف علي مدي قدرة الدولة النامية علي النفاذ بصادراتها إلي أسواق الدول المتقدمة - بعد أخذ المعوقات الداخلية السابقة في الحسبان - علينا أن نقوم بالتقدير الكمي لأربعة متغيرات رئيسية : (٢)

---

(1) Khanna, R., «India's Apparel Export Industry,» Textile Outlook International , London, July, 1988.

(٢) قد تواجه الدول النامية صعوبات كثيرة عند التقدير الكمي لهذه المتغيرات نظراً لنقص وعدم دقة البيانات.

أولا : مدي الفرص التصديرية المبدئية المتاحة وذلك عن طريق مقارنة نسبة صادرات الدولة محل البحث في قائمة واردات الشركاء التجاريين الرئيسيين.

ثانيًا : مقدار الانخفاض في السعر النهائي للملابس والمنسوجات المصدرة نتيجة للتخفيضات الجمركية في كل سوق من أسواق الدول الرئيسية المستوردة.

ثالثًا: درجة مرونة الطلب الأجنبي علي صادرات الدولة من الملابس والمنسوجات. وحتي يتم الحكم الصحيح علي مدي استجابة المستهلكين الأجانب لانخفاض سعر السلعة المصدرة من الدولة النامية علينا أن نأخذ في الحسبان مدي توافر المنتجات المحلية البديلة للواردات في سوق الدولة المتقدمة ومدي توافر واردات الملابس والمنسوجات والتي تأتي لهذا السوق من الدول الأخري سواء أكانت متقدمة أو نامية.

رابعًا: مرونة عرض الجهاز الانتاجي نظراً للتغيرات المتوقعة في الأسعار

- اتفاق مكافحة الإغراق:

إذا لم تقم الدولة النامية بتأسيس نظام إداري متطور يستطيع تحديد الواردات من الملابس والمنسوجات التي تمثل إغراقًا للسوق المحلي وفقًا للمعايير الاقتصادية السليمة فسوف يصعب الاستفادة من بند الاتفاقية والذي يسمح باتخاذ اجراءات مكافحة الاغراق لحماية المنتج المحلي.

- اتفاق الإجراءات التعويضية:

لن تستطيع الدول النامية المصدرة أن تستفيد من هذا الاتفاق إلا إذا:

(١) وضعت نظامًا دقيقًا لمراقبة الواردات لتحديد المنتجات المدعمة وحساب مقدار الدعم.

(٢) اهتمت بالبحوث وعمليات التطوير، فإن تمويل البحوث التي تعمل علي تطوير الانتاج وتحسين طرق التسويق والترويج غير قابلة لاتخاذ اجراء مقابل.

(٣) استفادت من الفترة الانتقالية وقامت بتقديم الدعم لمنتجات الملابس والمنسوجات التي تتمع بالميزة النسبية فتكون مستحقة للدعم، مع ربط مستوي الدعم بكمية الصادرات المحققة أو قيمتها.

وعلي ذلك تستطيع دول العالم الثالث أن تتمتع بكافة المزايا الخاصة بالدول النامية الصغيرة سواء من حيث الفترات الانتقالية قبل التقيد بتنفيذ الالتزامات أو الاستفادة من المساعدات الفنية والمالية التي تنص عليها بعض الاتفاقيات أو المرونة التي تتيحها بعض الاتفاقيات الأخري.

٥ ـ النتائج العامة والتوصيات:

توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج العامة لعل أهمها:

- إن الدول النامية لا تشكل مجموعة متجانسة بل هناك دول ذات مصالح متفاوتة فيما يتعلق بالتجارة الدولية في الملابس والمنسوجات.

- استطاعت دول شرق آسيا المصدرة الرئيسية للملابس والمنسوجات أن تواجه القيود المفروضة بواسطة الاتفاقية متعددة الأنسجة عن طريق نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي في الداخل، حسن إدارة نظام الحصص وتعظيم معدل استخدامها برفع الانتاجية وتحسين مستوي جودة المنتج. هذا بالإضافة إلي تغيير هيكل الصناعة في الداخل والاستثمار المباشر في الخارج وتنويع هيكل التوزيع الجغرافي للصادرات.

- داخل منطقة شرق آسيا تحولت الميزة النسبية لإنتاج الملابس والمنسوجات من اليابان في فترة الستينيات إلي كوريا وهونج كونج وتايوان ثم تحولت هذه الميزة النسبية إلي الصين منذ منتصف السبعينيات بينا تفوقت الدول الثلاث السابقة في انتاج الخيوط الصناعية وبعض المنسوجات التي يستدعي انتاجها استخدام فنون كثيفة رأس المال، هذا مع الاهتمام بتقديم الخدمات التسويقية. ومن المتوقع خلال الفترة القادمة أن تظل منطقة شرق آسيا تلعب الدور الرئيسي في صادرات الملابس والمنسوجات وخاصة إذا استمرت الصين في نجاحها في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي ومواجهة مشكلاتها الداخلية.

- إن المحددات الرئيسية التي حكمت القدرة الفعلية علي استخدام الحصص وبالتالي عكست درجة الانجاز التصديري للدولة النامية كانت : مدي مرونة الجهاز الإنتاجي الداخلي، مدي التحيز لاستراتيجية إحلال الواردات، ماهية النظام الخاص بإدارة

وتوزيع وتخصيص الحصص، مدي ارتفاع تكلفة المواد الخام والمستلزمات الانتاجية والأجور ودرجة الاستقرار السياسي. أضف إلي ذلك أنه من أهم الصعوبات التي واجهت الدول النامية خلال فترة تطبيق الاتفاقية متعددة الأنسجة كانت: وجود أشكال مختلفة للحصص الاجمالية تطبق إلي جانب الحصص الفرعية، وحتي تلك الواردات التي كانت تخضع لحصة سنوية معينة كثيراً ما كانت تواجه فرض حدود قصوي علي الكميات المستوردة شهريًا. وتعرضت صادرات الدول النامية أحيانًا لتطبيق الاجراءات الوقائية من جانب الدول المستوردة. وقد قلت درجة المرونة التي اتسمت بها الحصص حيث قلت الحالات التي طبقت عليها بنود Carry Forward, Carry Over, Swing Provisions، بل قل معدل الاستخدام السريع للحصص عن طريق تقسيمها إلي حصص إقليمية في كثير من الأحيان.

- دلت الدراسات التطبيقية علي انخفاض درجة تحول اتجاه التجارة من الدول الرئيسية المصدرة التي واجهت القيود إلي الدول النامية المصدرة والتي لا تتعرض للقيود التجارية. غير أن ظهور بعض المصدرين الجدد مثل بنجلاديش، الصين، سنغافورة، باكستان، تايلندا، وتركيا كان راجعًا في رأي الباحثة إلي التطور الطبيعي للتجارة العالمية في الملابس والمنسوجات نتيجة لتغير الميزة النسبية حيث تحولت هذه الصناعة إلي الدول ذات الأجور المنخفضة نسبيًا وحيث تمتعت هذه الدول بالقرب الجغرافي للأسواق الرئيسية المستوردة، أكثر من كون تحول اتجاه التجارة نابعًا عن القيود المفروضة بواسطة الاتفاقية متعددة الأنسجة.

- إن مدي المكاسب أو الخسائر التي لحقت بالمصدرين نتيجة لفرض القيود الاستيرادية علي منتجاتهم ومدي تغير سعر هذه السلع في السوق العالمي إنما يعتمد علي درجة مرونة الطلب الأجنبي علي هذه الصادرات من ناحية ومرونة عرض هذه الصادرات من ناحية أخري. ومن أهم محددات مرونة الطلب الأجنبي علي صادرات الدول النامية مدي توافر البدائل القريبة الجيدة في الأسواق المستوردة سواء أكانت منتجة محليًا أو تم استيرادها من الدول الأخري التي لا تتعرض للقيود.

- لدراسة تأثير الاتفاقية متعددة الأنسجة علي عملية التنمية الاقتصادية فالأمر يستدعي الإجابة علي سؤال محدد: هل انتاج السلع كثيفة العمل من الملابس والمنسوجات يعتبر خطوة أولي أساسية لعملية التصنيع في الدول النامية؟ فقد يري البعض أن فرض القيود في مجال الملابس والمنسوجات يمكن أن يدفع الدول النامية إلي التحول سريعًا إلي صناعات أخري تتمتع فيها بميزة نسبية مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- عند اختبار الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الملابس والمنسوجات علي الدول النامية يجب أن نأخذ في الحسبان أهم المتغيرات الدولية التي ظهرت علي الساحة العالمية خلال الفترة القصيرة الماضية: ظهور التكتلات، اختفاء الكيان الذي كان يطلق عليه الكتلة الشرقية، ظهور العملاق الصيني في مجال الملابس والمنسوجات، تطبيق نظام الأيزو الخاص بالجودة الشاملة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية.

- بالنسبة لاتفاق النفاذ إلي الأسواق وما يقدمه من تخفيض للقيود المفروضة فلا يمكن أن يساهم مساهمة ايجابية من حيث زيادة صادرات الدول النامية من الملابس والمنسوجات إلا إذا استطاعت هذه الدول أن تواجه المعوقات الداخلية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي. وحتي نتعرف علي مدي قدرة الدولة النامية علي النفاذ بصادراتها إلي الأسواق العالمية علينا أن نقوم بالتقدير الكمي لأربعة متغيرات رئيسية : الفرص التصديرية المتاحة مبدئيًا عن طريق تقدير نسبة صادرات الدولة النامية في قائمة واردات الشركاء التجاريين الرئيسيين، مدي انخفاض السعر النهائى للملابس والمنسوجات نتيجة للتخفيضات الجمركية في كل سوق من الأسواق المستوردة، مرونة الطلب الأجنبي علي الصادرات ودرجة مرونة عرض الجهاز الانتاجي للتغيرات المتوقعة في الأسعار.

- بالنسبة لاتفاق مكافحة الإغراق واتفاق الإجراءات التعويضية لن تستطيع الدولة الاستفادة من هذين الاتفاقين ما لم تعمل علي تأسيس نظام إداري كفء يستطيع تحديد الواردات من الملابس والمنسوجات والتي تمثل إغراقًا للسوق المحلي وفقًا

للمعايير الاقتصادية، وما لم تضع نظامًا دقيقًا لمراقبة الواردات المدعمة وتحديد مقدار الدعم والاهتمام بالبحوث وعمليات التطوير لأن زيادة الصادرات عن طريقها لا يتعرض لاتخاذ اجراء مقابل.

التوصيات :

- علي حكومات الدول النامية أخذ الامتيازات الخاصة بهذه الدول في الحسبان فتحاول الاستفادة من المعاملة الخاصة في مجال الملابس والمنسوجات خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٥-٢٠٠٥)، وذلك يستدعي إعادة النظر في السياسات الداخلية حتي تستطيع هذه الدول أن تعمل علي تخفيض تكلفة انتاج الملابس والمنسوجات ورفع مستوي جودته والاهتمام بعمليات الترويج والتسويق ومواجهة تعقيدات التعامل مع الأجهزة الحكومية. يضاف إلي ذلك وقف انتاج الوحدات الانتاجية القديمة التي أصبح انتاجها غير اقتصادي ووضع خطة واضحة لعملية خصخصة صناعة الغزل والنسيج والملابس مع تحرير أسعار القطن من القيود المركزية. وعلي الدولة أن تخفض الأعباء المالية التي تتحملها الوحدات المنتجة وتيسر أحكام استرداد الرسوم الجمركية. وبذلك نري أن نجاح الدول النامية في الاستفادة من تحرير تجارة الملابس والمنسوجات سوف يتوقف أساسًا علي كفاءة السياسات الداخلية ومدي المرونة التي تتمتع بها عند التعامل مع أحكام اتفاقيات الجات.

- أهمية ملاحقة نظام الأيزو والاهتمام بمجال البحوث والتطوير لمواجهة المنافسة العالمية.

- تعظيم قيمة الانتاج بالتركيز علي النوعيات التي تحقق أعلي قيمة مضافة وتتمتع في نفس الوقت بطلب كبير عليها.

- بالنسبة لمجموعة الدول العربية فإن خير وسيلة للتعامل مع الجات في مجال تجارة الملابس والمنسوجات (وغيرها من المنتجات) أن تتجه دول هذه المجموعة إلي التكتل الاقتصادي وتعيد اكتشاف المزايا النسبية التي تتمتع بها حيث عالم اليوم لا يعترف بالكيانات الصغيرة.

المراجع الأساسية

1. Anderson,K., Changing Comparative Advantage in China, OECD Development Centre, Paris, 1989.

2. Bulletin of the International Cotton Advisory Committee, Cotton World Statistics, Washington, April, 1989.

3. Cable, V., «An evaluation of the Multi-fibre Arrangement», Commonwealth Economic Paper No.15, Overseas Development Institute, 1981.

4. Corden, W., M., Protection & Liberalization: A Review of Analytical Issues,IMF, 1987.

5. Dicken, P., Global Shift, Industrial Change in a Turbulent World, London, Harper & Row, 1988.

6. GATT, «Arrangement Regarding International Trade in Textiles »,Geneva,1975.

7. GATT, International Trade, 1986-1987,Geneva.

8. GATT, Textiles & Clothing in the World Economy, Geneva, 1987.

9. GATT, Recent Develompents in Demand, Production & Trade in Textiles, Geneva, 1987.

10. Hamilton,C. B., «An Assessment of Voluntary Restraints on Hong Kong Export to Europe and the U.S.A. » Economica, Vol. 53,1986.

11. Hamilton, C. B., «ASEAN Systems for Allocation of Export Licences under VERS» in Findlay, C. and Garaut R. (eds.) The Political Economy of Manufacturing Protection: Experiences of ASEAN & Australia, Allen &Unwin, London, 1986.

12. Hamilton,C.B., The Uruguay Round. Textiles Trade & The Developing Countries. Eliminating the MFA in the 1990s, World Bank, Washington , 1990.

13. Keesing, D.,& Wolf, M., Textile Quotas against Developing Countries, Trade Policy Research Centre, London, 1980.

14. Khanna, R., «India's Apparel Export Industry» Textile Outlook Int., London, July 1988.

15. Martin,W., Textiles & China's Foreign Exchange Regime » in Tyres R., Phillips, P., Findlay, C., «ASEAN & China Exports of Labour Intensive Manufactures, Performance & Prospects, ASEAN, Economic Bulletin 3, 1987.

16. OECD, The Costs and Benefits of Protection, 1985, Paris.

17. Park, Y. I & Anderson, K., «The Rise & Demise of Textiles & Clothing in Economic Development: The Case of Japan,» Centre for Int. Ec. Studies, N.Y.,1989.

18. Rhee, Y., «Korea's Overseas Construction Services» in Castle L. & Findlay, C. (eds.) Pacific Trade in Services, Allen & Unwin, Sydney, 1988.

19. Textile Asia,«Japan's Trade in Textiles & Clothing», Nov., 1987.

20.UNCTAD, Trade & Development Report, U.N., N.Y, 1993

21. Wolf, M., "Handmaiden Under Harassment: The MFA As An Obstacle To Development "in Giersch H. (ed.) Free Trade in the world Economy Towards an opening of Markets, Westview Press, Boulder,1987.

22. World Bank, "Korean Industrial Competence : where it came from," Washington 1981.

23. World Bank, "The Multi-Fibre Arrangement", Washington, 1989.

٢٤- المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية، اتفاقيات الجات وأثرها علي مصر الدورة العشرون ١٩٩٣ - ١٩٩٤ القاهرة